مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

دور السياسات الإصلاحية في الانتقال الى واقع تنموي مستدام للاقتصاد العراقي

أ.د.عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
abdulw.jwad@uokufa.edu.iq

أ.د.حيدر نعمة بخيت
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
heider.nima@uokufa.edu.iq

أ.د. حيدر علي محمد الدليمي
جامعة المستقبل، كلية العلوم الادارية
haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq

أفراح فاضل خليل الدجيلي
مجلس محافظة بابل
afra_443a@gmail.com

المستخلص

يعد الإصلاح الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية، ولاسيما في العراق الذي ما زال يعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية في تمويل موازناته العامة. يهدف هذا البحث إلى تحليل دور السياسات الإصلاحية في تهيئة الاقتصاد العراقي للانتقال نحو واقعٍ تنموي مستدام، من خلال استعراض طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية، ومدى انسجامها مع متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي، ومتابعة تطور مؤشرات الأداء التنموي في العراق، مع التركيز على أبرز المعوقات التي حالت دون تحقيق النمو الشامل، وفي مقدمتها ضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع كفاءة الإنفاق العام، وتفشي الفساد الإداري والمالي.

أظهرت النتائج أن أغلب السياسات الإصلاحية المطبقة في العراق ما زالت ذات طابعٍ جزئي وغير متكامل، إذ تفتقر إلى التنسيق المؤسسي والرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، كما أن تنفيذها يواجه تحديات هيكلية ومؤسسية تحدّ من فاعليتها في تحقيق التحول التنموي المنشود. وأوصى البحث بضرورة تبني إصلاحات هيكلية شاملة ترتكز على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير رأس المال البشري، وتفعيل آليات الحوكمة والشفافية، بما يضمن تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: *الإصلاح الاقتصادي، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي، السياسات المالية، التحول الاقتصادي.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

The role of reform policies in transitioning to a sustainable development reality for the Iraqi economy

Prof.Dr. Abdul Wahab Muhammad Jawad Al Musawi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
abdulw.jwad@uokufa.edu.iq

Prof.Dr.Heider Nima Bekheet
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
heider.nima@uokufa.edu.iq

Prof.Dr. Haider Ali Mohammed Al-Dulaimi
Al-Mustaqbal University, College of Administrative Sciences
haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq

Afrah Fadhil Khalil Al-Dujaili
Babil Provincial Council
afra_443a@gmail.com

Abstract

Economic reform is a cornerstone of achieving sustainable development in rentier economies, particularly in Iraq, which remains heavily reliant on oil revenues to finance its public budgets. This research aims to analyze the role of reform policies in preparing the Iraqi economy for a transition towards sustainable development. It does so by reviewing the nature of the economic reforms adopted by the Iraqi government and their alignment with the requirements of sustainable development in its economic, social, and environmental dimensions.

The research employs a descriptive-analytical approach to examine the theoretical framework of economic reform and track the evolution of development performance indicators in Iraq. It focuses on the most significant obstacles hindering comprehensive growth, primarily weak economic diversification, high unemployment rates, declining efficiency in public spending, and widespread administrative and financial corruption.

The findings reveal that most reform policies implemented in Iraq remain partial and incomplete, lacking institutional coordination and a long-term strategic vision. Furthermore, their implementation faces structural and institutional challenges that limit their effectiveness in achieving the desired developmental transformation. The research recommended the adoption of comprehensive structural reforms based on diversifying

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

national income sources, developing human capital, and activating governance and transparency mechanisms to ensure economic and social sustainability for future generations.

Keywords: Economic reform, sustainable development, Iraqi economy, fiscal policies, economic transformation.

المقدمة

تُعد المؤشرات الدولية التي تعنى بمختلف الموضوعات الاقتصادية، من أهم المعايير والأسس التي تعتمد عليها الهيئات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي في تقييم التقدم المحرز في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنموية، لاسيما إذا ما علمنا إن هذه المؤشرات هي المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي والمؤسساتي للبلد، وتوضح الأداء الاقتصادي والتنموي له. وهي تسهم بشكل جاد في رسم الأهداف من قبل واضعي سياسات الإصلاح الاقتصادي والبرامج الإنمائية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي، حيث تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التقدم المحرز ومكامن الخلل والضعف في مختلف الجوانب ذات الصلة بموضوعة التنمية . ولعل التنمية المستدامة بكل ما تتضمنه من تفاصيل تعد من أهم الموضوعات التي بدأ الاهتمام بها في مختلف بلدان العالم ومن قبل المنظمات الاقتصادية الدولية يتنامى بشكل مضطرد ، فقد أصبح المستقبل الاقتصادي لكل بلدان العالم المتقدمة منها والنامية لا يعتمد على الانشطة التجارية والمالية فحسب، بل يعتمد كذلك والى حد كبير على مدى الارتقاء بابعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها المختلفة، وبما يتوافق مع ظروف وإمكانات كل بلد ، الأمر الذي من شأنه أن يرتقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لذلك البلد ويسهم بشكل كبير في حل العديد من مشكلاته ويؤسس لحياة كريمة مرفهة لمواطنيه.

ومن الواضح للعيان ما يعانيه العراق من مشاكل واختلالات متجذرة وواسعة على المستوى الاقتصادي فضلا عن المستويات الأخرى، إذ أنه وعلى الرغم مما يمتلكه من موارد وإمكانات هائلة تمكنه من تحقيق أهدافه التنموية بشكل أكبر وزمن أقصر، إلا أن التراخي في برامجه وسياساته الاقتصادية وتخبط السلطات المعنية في قراراتها دون دراسة مستندة الى رؤى علمية معمقة، والفساد المتفشي في مختلف مفاصل الدولة وغياب دولة المؤسسات، أضفت بمجملها على المشهد العراقي مزيد من المشكلات وفي الجوانب كافة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

ولهذه الأسباب وغيرها فأن أهمية هذا البحث تتأتى من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه التنمية المستدامة في النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بمعدلات النمو لمختلف المؤشرات الاقتصادية في ظل الدعوات المتكررة اليوم لإصلاح الاقتصاد العراقي الذي يواجه أزمة مالية منشأها سوء ادارة الملف الاقتصادي، وبالشكل الذي يبعث على التشاؤم بسبب تراكم المشاكل والتحديات التي اضحت تهدد بنيته المؤسسية والمجتمعية، فضلاً عما يعانيه أساساً من اختلالات. لذا فأنه من الضروري التركيز على تجاوز الاخطاء ومعالجة المشكلات دون تخبط او قيود من اجل ان تكون التنمية عملية مستقرة ومتواصلة ولا نهائية.

أما مشكلة البحث فانها تسلط الضوء حول التفاوت الشاسع بين ما يمتلكه العراق من موارد وامكانات مادية وبشرية وطبيعية، وبين سوء إدارة الملف الاقتصادي وعدم وضوح السياسات وضعف فاعلية تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية، فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري ، الامر الذي يشكل تحديات كبيرة تحد من تنمية وتطوير الاقتصاد وبما يتناسب مع حجم ثرواته. لذا فالتساؤل المطروح هو عن مدى امكانية رسم سياسات اصلاحية حقيقية تنسجم مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وقادرة على تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي.

ويهدف البحث الى بيان أهمية الموائمة ما بين برامج التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بهذا الاتجاه، فضلا عن توضيح أدوار التنمية المستدامة في تبني سياسات اصلاحية جادة لتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي وتجاوز الواقع الذي يمر به الاقتصاد العراقي .

فيما ينطلق البحث من فرضية مؤداها (ان تبني وتطبيق كل من سياسات وبرامج الاصلاح وكذلك التنمية المستدامة بابعادها المختلفة بشكل جدي وعلمي سليم من شأنه أن يسهم مساهمة فاعلة في معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ويحقق له معدلات النمو التي تتناسب مع ما يمتلك من موارد وصولاً الى تحقيق أهدافه التنموية المنشودة).

ومن أجل إثبات صحة الفرضية وتحقيق الأهداف المذكورة فقد قسم البحث الى عدد من المحاور فضلاً عن عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

أولاً: الاطار المفاهيمي لسياسات الاصلاح الاقتصادي

يعنى بالإصلاح الإقتصادي بوصفه تعبيراً عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد، وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي بواسطة اعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات، فضلاً عن اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي التي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية[1]. وعلى وفق ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب ضمان النمو القابل للاستمرار و تخفيض معدلات البطالة، فضلاً عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين استخدام الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل[2].ويشمل الإصلاح الإقتصادي تلك السياسات والإجراءات المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي على نحو يؤدي إلى تفعيل آليات السوق و يمكن الاقتصاد من زيادة الدخل والناتج القومي و تحقيق النمو المستدام[3].

وان الإصلاح الاقتصادي يعبر عنه بحزمة من السياسات الاقتصادية، وهي وهي تتضمن سياسات التثبيت (Stabilization Policies) التي تشير الى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تطبقها الدول لتغيير الشروط او الظروف الاقتصادية الكلية من اجل تثبيت الاقتصاد[4]. وسياسات التصحيح (التكييف) الهيكلي(Structural Adjustment Policies) التي تعبر عن عملية التكييف للتغيرات المفاجئة او الكبيرة وغالبا المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها[5].

ثانياً: مبررات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

لقد تيقنت الكثير من الدول النامية بضرورة تركيز الاهتمام على سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي بعد ان اتضح ان تلك الصدمات الداخلية والخارجية وتصاعد أزمة المديونية الخارجية يرجع الى ان معظم الدول النامية تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها واهمها[6]:

1. وجود ضغوط تضخمية مرتفعة نسبيا.

2. عجز كبير ومزمن في الموازنة العامة للدولة.
3. عجز كبير في ميزان المدفوعات.
4. أسعار الصرف مبالغ في قيمتها وغير حقيقية.
5. عدم توافر أسواق مالية محلية واسعة ومتطورة.
6. وجود قطاع عام كبير ومترهل ومسيطر وذي كفاءة اقتصادية منخفضة مع تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

واصبح لزاما على أي اقتصاد نام تتوافر فيه هذه السمات ويسعى للخروج من ازمته ومن اختلال توازنه الداخلي والخارجي، ان يطبق حزمة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، ومن هنا دخلت كثير من الدول النامية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يضم هذه الحزمة من السياسات لإعادة التوازن المنشود، وأصبحت هذه الظروف تعبيرا واضحا عن أهمية إدارة الاقتصاد الوطني من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المستندة الى النظرية الاقتصادية لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد النامي على وجه الخصوص[7].

ثالثاً: أهداف الإصلاح الاقتصادي

تتوقف سياسات الإصلاح الاقتصادي ومضامينها وأهدافها على الظروف والمتغيرات على الساحة السياسية لكل دولة ، فقد تطبق دولة ما الإصلاح الاقتصادي في كافة المجالات مستعملة جميع عناصرها، وقد تكتفي دولة أخرى بتطبيقه في مجال دون آخر، الامر الذي يجعل من سياسة الإصلاح الاقتصادي عملية متواصلة ومستمرة بسبب التغير المستمر في النظم السياسية والاقتصادية فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الظروف الزمانية والمكانية، وتتجه سياسات الإصلاح في أغلب الدول التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الإصلاح وتخليصهما من مشاكلهما وإن اختلفت في حجم ونسبة الاعتماد لكل منهما على الآخر[8]. الامر الذي يجعل من سياسات الإصلاح الاقتصادي تأخذ شكل حزمة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تشمل الاقتصاد الكلي والجزئي ، مما يتطلب ضرورة العمل على تحديد نطاق الإصلاح ومجالاته على نحو دقيق ومدروس لأن التسرع في إجراءات الإصلاح قد يؤدي لفتح جبهة عريضة من التحديات والمعوقات يتعذر السيطرة عليها وعندها تكون نتائج الإصلاحات مخيبة للآمال .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

وعلى وفق ذلك يمكن القول إن نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز المؤسسي الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها، وكذلك على مدى تعاون مؤسسات المجتمع المدني لانجاح عملية الإصلاح التي غالبا ما تمثل بجزئها الاعظم التحول إلى اقتصاد السوق الذي يشترط بدوره الخصخصة التي تتفاوت مقبوليتها في المجتمع بين مؤيد ومعارض.(9)

ونتيجة لذلك فأن أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي تعتمد على معايير السوق ، فالدولة هي التي تتدخل في النشاط الاقتصادي قد لا تمتلك القدرة على التحكم الكامل بالمتغيرات الاقتصادية، وعلى هذا الاساس تتجنب بعض الدول الإقدام على الإصلاح الاقتصادي تحسباً من خروج تلك المتغيرات الاقتصادية عن نطاق سيطرتها .

ومن خلال النظر الى تعريف ومفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي والظروف التي أدت الى تطبيقها على الدول النامية بصفة خاصة وبالنظر الى سمات الاقتصادات التي تسعى للدخول في برنامج إصلاح اقتصادي شامل يتكون من حزمة من سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، ولكون سياسات الإصلاح الاقتصادي لا تعد غاية في حد ذاتها وأنما تمثل وسيلة لإنجاز أهداف محددة، فانه يمكن تحديد أهداف تلك السياسات على النحو الاتي(10):

1. **تحقيق التوازن المالي الداخلي:**

ويتم ذلك من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي الى المستوى الذي يصل فيه العجز الى نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي.

2. **الوصول الى حالة معينة من استقرار الأسعار:**

اذ يتم في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم من اجل إزالة التشوهات السعرية والوصول الى حالة معينة من استقرار الأسعار.

3. **إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:**

ويتم هذا الامر من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات بالشكل الذي يقود الى تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية في إطار اتباع الاقتصاد الوطني لسياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

4. **زيادة معدل النمو الاقتصادي:**

ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار وتطبيق سياسة الخصخصة، والتحول من نظام قائم بصفة أساسية على القطاع العام الى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص ليضطلع بدوره في تحريك النشاط الاقتصادي في ظل العمل باليات السوق والحرية الاقتصادية، اذ يكون هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على ان يتوافق ذلك مع المزيد من سياسات وبرامج التحول الى سياسة الإنتاج من اجل التصدير التي تؤدي في مجموعها الى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد هيكلة الاقتصاد وأحداث مجموعة من الإصلاحات التي تحقق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة، الامر الذي سوف يتناغم بالضرورة مع الارتقاء بمختلف مؤشرات التنمية المستدامة.

كما أن هناك أهداف أخرى أكثر تفصيلاً تتمثل بالآتي[11]:

1. الاستثمار الأمثل والتوزيع الكفوء للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
2. تخفيض عبء المديونية الخارجية وتخفيف ضغوطها على الاقتصاد الوطني.
3. تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية .
4. الحد من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم .
5. تحقيق التوازنات المرغوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج و الاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى .
6. رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال مواكبة معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية .
7. التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في رفع المستوى المعيشي لافراد المجتمع كافة .
8. إخراج البلد من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش الاقتصادي.
9. تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي
10. تشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة .
13. تحويل ملكية بعض مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص ، نظرا لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصالح المجتمع .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

14. تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية – التعليم – الصحة) .

وبالرغم من تعدد الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أن هناك هدفين أساسيين يؤكد على أهميتهما كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في الإصلاح الاقتصادي وكذلك تنصب جهود هاتين المؤسستين على تحقيقهما وهما[12]:

الأول. استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات ،لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، ومن ثم استعادة جدارته الائتمانية.

الثاني. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يحقق ويعزز من النمو الاقتصادي الذاتي ويزيد من فرص العمل المنتج ويعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كافة.

رابعاً: مفهوم وأدوار ومؤشرات التنمية المستدامة

تعد التنمية بصورة عامة عملية معقدة، اذ انها تمثل محصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، وهي بدورها تحدث تغييرات كمية ونوعية في حياة أفراد هذا المجتمع في مرحلة زمنية معينة. وأن مفهوم التنمية قد أنتقل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، الى عملية أشمل وأوسع سميت بالتنمية المستمرة والمستدامة وهي تسعى الى تأمين حياة كريمة ومرفهة لعامة الناس وفي مختلف الجوانب. وقد بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية المُستدامة Development Sustainable يظهر بشكل بارز في الأدبيات التنموية الدولية مع تزايد الوعي البيئي، وبسبب الموقف الذي تبنته تقارير نادي روما في سبعينات القرن الماضي حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وقد شاع استخدام هذا المفهوم نتيجة الحوادث التي تسببت باضرار للبيئة وارتفاع نسبة التلوث عالميا وظهور مشكلات بيئية عالمية التاثير. وعلى وفق ذلك تزايد تداولها في الادبيات الاقتصادية بشكل عام وفي البلدان النامية على وجه الخصوص بدافع الخوف المتأتي من تدهور البيئة الناجم عن الاسلوب التقليدي للتنمية، الذي يعتمد على التنامي السريع لوتيرة الانتاج دون اعتبار للاثار التي يخلفها على الانسان والموارد الطبيعية والبيئية، فضلاً عن التعثر في أغلب السياسات التنموية المعمول بها في هذه البلدان وما سببته من تبعية وتفاقم للمديونية الخارجية والفقر وتدهور الانتاجية والانتاج لجميع قطاعات الاقتصاد للمستوى الذي اصبح معه اشباع حاجات الجيل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الحاضر تكون على حساب اشباع حاجات الاجيال القادمة وهذا ما يمثل نقيضا لمصطلح (استدامة التنمية) [13]. وعلى الرغم من النقاش والتباين السابق في الآراء حول أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة التي يمكن أعتمادها في تحديد المستوى الذي وصل اليه البلد مقارنة بالبلدان الاخرى، الا انه تم الاتفاق فيما بعد على تحديدها وهي تتمثل بما يأتي:

1.المؤشرات الاقتصادية: [14]

(أ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والنمو الحاصل في هذا النصيب.

(ب) حصة الاستثمار الثابت الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي.

(جـ) صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات.

(د) البنية الاقتصادية وانماط الانتاج والاستهلاك.

(ه) نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.

(و) الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

(ز) مجموعة المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة او المتلقاة.

2.المؤشرات الاجتماعية : [15]

(ا) محاربة الفقر واعادة توزيع الدخل والخدمات.

(ب) تخفيض معدلات البطالة.

(ج) رفع المستوى الصحي والتعليمي.

(د) الديناميكية الديموغرافية والاستدامة.

(ه) السكن اللائق والمستوى المعيشي المناسب.

(و) تعزيز التنمية البشرية المُستدامة للمستوطنات البشرية.

(ز) تحقيق الامن الاجتماعي وترسيخ قيم المساواة وتوفير الخدمات.

3.المؤشرات البيئية: [16]

(ا) حماية نوعية موارد المياه العذبة وامدادتها.

(ب) النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المُستدامة.

(ج) مكافحة ازالة الغابات والتصحر.

(د) المناخ والتنوع الحيوي ومكافحة التلوث البيئي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

4.المؤشرات المؤسسية: (17)

(أ) الاطار التشريعي والتنظيمي للتنمية.

(ب)الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.

(ج) عدد مستخدمي وسائل الاتصال وكيفية الحصول على المعلومة.

وعلى وفق هذه المؤشرات آنفة الذكر والادوار التي تقوم بها فان التنمية في هذا الواقع التفاعلي المتشابك تمثل منظومة من الروابط بالغة التعقيد متضمنة عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، بالاضافة الى انها ليست مجرد مجموعة تلك العوامل بل هي محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل والعلاقات القائمة فيما بينها.

خامساً: الواقع التنموي في العراق وأبرز مشكلاته

على الرغم من أن تراجع التنمية في العراق ليس بالأمر الجديد ، إلا ان ذلك أصبح أكثر وضوحاً بعد عام 2003، ويعود هذا التزايد في التراجع لعدة عوامل لعل من أبرزها: عدم وجود إستراتيجية ورؤية علمية ذات ملامح واضحة لقيادة وتوجيه الاقتصاد العراقي بكل ما يمتلكه من إمكانات وموارد اقتصادية وبشرية كبيرة نحو النمو والازدهار وخلق الميزة التنافسية التي تمكنه من ولوج السوق العالمية، فضلا عن تغطية السوق المحلية، الأمر الذي أدى الى خسائر فادحة وهدر في الموارد وتراجع في أغلب مؤشرات التنمية الاقتصادية، فضلاً عن المخاطر اللامحدودة التي خلفتها الحروب والسياسات غير المسؤولة للحكومات المتعاقبة على المستويات كافة ، والأضرار الجسيمة التي لحقت بمبدأ العدالة الاجتماعية وما لحق ذلك من عواقب خطيرة سوف لن تتوقف عند عتبة الجيل الحالي، بل أنها ستكون أكثر عمقاً وأشد خطورة على الأجيال اللاحقة في حال عدم وجود رؤية استراتيجية تخطيطية بعيدة الأمد ، تأخذ بنظر الاعتبار الواقع والظروف والامكانات كافة لتصل فيما بعد الى نتائج حقيقية ومنطقية .

واذا ما سعى الباحث الى الاحاطة بالمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي على المستوى التنموي فضلاً عن المستويات الاخرى ، فأنه سوف يصطدم بشبكة عنكبوتية واسعة ومعقدة من المشاكل التي تتداخل ويقود بعضها الى البعض الآخر ويعمق من أثرها في الواقع ويمتد الى المستقبل . ومن أمثلة هذه المشاكل : الضعف البنيوي والمؤسساتي للقطاعات المكونة للاقتصاد العراقي وتخلفها والتشبث بالبيروقراطية ، وعدم وضوح القوانين التي تؤثر في النشاط الاقتصادي

واهمالها ، والفساد المالي والاداري ، والهدر الكبير في الموارد الاقتصادية وعدم توظيفها بالشكل الأمثل بسبب سوء التخطيط والتخبط في برامج وسياسات خاطئة وغير مدروسة ، وتنامي النمط الاستهلاكي فضلاً عن تأثير التقلبات الحاصلة على المستوى الدولي وأثرها المباشر على الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً ريعياً يعتمد على بدرجة كبيرة على الايرادات النفطية، هذا من جانب المشكلات الاقتصادية المعرقلة للتنمية، كما أن هناك العديد من المشكلات تتعلق بجوانب خدمية واجتماعية ، منها انخفاض مستوى الخدمات مقابل ضخامة مستوى الانفاق العام والموازنات الانفجارية غير الناجحة في ظل تنامي حجم السكان ، مع زيادة معدلات البطالة وترهل القطاع العام ، وتزايد معدلات الفقر ، وانخفاض مستوى ونوعية التعليم وتفشي الأمية بنسب ليست بالقليلة ، وعدم العدالة في التوزيع ، يضاف الى ذلك فأن التلوث البيئي يمثل نتيجة للواقع الاقتصادي المتردي وكثرة الحروب وانبعاث الغازات السامة لاسباب متنوعة ، وشحة المياه وارتفاع نسب الملوحة والتلوث فيها ،وتفشي الامراض والأوبئة ، وعدم وجود بنى تحتية متطورة ، وازدياد ظاهرة التصحر وانخفاض نسب الخصوبة للاراضي الزراعية وزحف الأحياء السكنية على المساحات المزروعة. فضلاً عن آثار الارهاب والتردي الأمني في مناطق معينة من البلاد أدت بدورها الى تزايد أعداد النازحين والهجرة الداخلية والخارجية . كل هذا العدد الهائل من المشكلات وغيرها أدى بالنتيجة الى تراجع الاهتمام بالانسان وبمختلف المؤشرات الانمائية التي يمكن معها توفير الحد الادنى من الحياة الكريمة وبمستوى معيشي لائق[18].

واذا ما تم التركيز على المشكلة الابرز _من بين المشاكل آنفة الذكر_ التي قوّضت من عملية التنمية في العراق بشكل كبير وبخاصة بعد عام 2003 فيلاحظ ان الفساد بمعناه العام والمالي والاداري منه على وجه الخصوص كان له الدور الأكبر في اعاقة استغلال الموارد والامكانات التي يمتلكها العراق بالشكل الامثل، اذ أن آفة الفساد وما ينتج عنه من حلقات سلبية متلاحقة، فقد سجل الفساد بمختلف أشكاله نسباً مرتفعة جداً خلال السنوات الأخيرة، أدت بالنتيجة الى فقدان العراق للكثير من الثروات والمكتسبات والمشروعات التنموية ، التي كان يمكن لها أن تتحقق، وكانت ستعمل على الارتقاء بمختلف مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وتقضي على الفقر والبطالة، فضلاً عن تجاوز أو التخفيف _على أقل تقدير_ لأغلب المشاكل والسلبيات التي يعاني منها الاقتصاد والتي انعكست بشكل واضح على كافة المستويات للمجتمع العراقي و من ثم تحقق

مستويات مرتفعة من الرفاه الاقتصادي، لذا فأن عملية الاصلاح الاقتصادي الحقيقي اذا ما اريد لها النجاح والارتقاء بمعدلات النمو والنهوض بمختلف مؤشرات التنمية واستدامتها، فأنه لا بد من اقتلاع جذور الفساد وتنظيف الساحة العراقية من كافة تفاصيل هذا المرض الخطير الذي انتشر في مفاصل الدولة والمجتمع بشكل يدعوا للقلق، وذلك من خلال سنّ القوانين والتشريعات اللازمة لملاحقة المفسدين ومحاكمتهم واسترجاع الاموال المسروقة بعيداً عن تأثير أحزاب السلطة ومافيات المساومات واصحاب المصالح الفئوية الضيقة على حساب الصالح العام ، فضلاً عن صياغة النظام الإداري لمؤسسات الدولة كافة على وفق الأسس العلمية والوظيفية التي تخلق انسيابية في العمل وتسهم في انجاز المعاملات بعيداً عن البيروقراطية ، وتفعيل دور الجهات الرقابية ، والتحقق من الروابط بين الفساد واقتصاد الظل واسع الانتشار في العراق ، ووضع قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي والمهني والديني في مناهضة الفساد ، وتقوية الدور المجتمعي واستنهاض الوعي العام للمواطنين للدفاع عن حقوقهم المشروعة والإخبار عن حالات الفساد ،وزيادة مستوى الشفافية عند القيام بمختلف المشروعات ، الأمر الذي سوف ينتج عنه تهيئة البيئة المناسبة للبدء بعملية الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية اللاحقة التي تستند الى إستراتيجية شاملة وواضحة المعالم، وهذا الهدف الاخير لا يتم من دون القضاء على الفساد بشكل تام بعيداً عن الشعارات الفارغة التي أصبح يرددها الجميع والواقع يثبت العكس من ذلك، كون التردي يزداد حجماً وعمقاً مع مرور الزمن، والجدول الآتي يوضح مستوى الفساد في العراق من خلال مرتبته من بين البلدان الاكثر فساداً في العالم وفقاً لمؤشر مدركات الفساد.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

جدول (1) مؤشر مدركات الفساد* في العراق خلال المدة 2003-2024

السنوات	عدد الدول الداخلة في التصنيف	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	176	171	1.6
2014	168	166	1.6
2015	169	165	1.6
2016	168	166	1.7
2017	180	169	1.8
2018	180	168	1.8
2019	180	162	2.0
2020	180	160	2.1
2021	180	157	2.3
2022	180	157	2.3
2023	180	154	2.3
2024	180	140	2.6

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على المصادر: أيمن أحمد محمد ، ورقة سياسات : الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق ، بغداد ، أيلول 2013 ، ص3 .

(cpi). www.icgg.org: transparency international(TI)corruption perceptionindex

(*) مؤشر مدركات الفساد يمنح الدول درجات من صفر الى عشرة على أساس ان الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد وتعني العشرة وجود مستويات منخفضة منه.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

شكل (1) تطور مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2003-2024

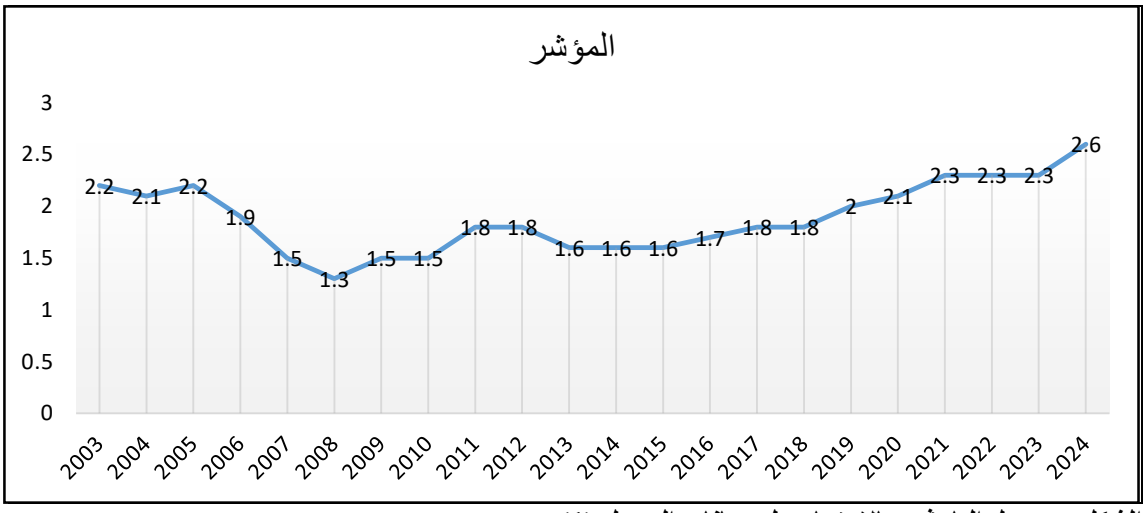

الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

سادساً: الاصلاح والتنمية: تحديات الواقع والتصورات المستقبلية

إن الواقع الذي مرّ به العراق طوال السنوات السابقة من استنزاف لجزء كبير من موارده باتجاه الحرب الذي يخوضها ضد الارهاب ، في ظل تأرجح ملحوظ في أسعار النفط_المصدر شبه المطلق للايرادات العامة في السوق العالمية ، يضاف الى ذلك الهدر الواضح في ثروات البلد خلال الفترة الماضية وتخبط غير خفي في السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة التي رفعت شعارات غير حقيقية غلفت بها الفساد المالي والاداري المستشري في مفاصل الدولة العراقية . كل هذه الأمور وغيرها من مشاكل مرّ ذكرها ، يحتّم على الباحثين والمختصين وكذلك كل من تصدى للمسؤولية ، وصولاً الى أفراد المجتمع كافة ، كل بحسب نطاق عمله وفاعليته ، من تغيير هذا الواقع الى الأفضل ومن ثم العمل على رسم الاهداف التنموية بشكل جاد ودقيق وتجاوز الاخطاء والسلبيات السابقة.

إن عملية تمكين القطاع الخاص للقيام بدوره الجديد في ظل الانتقال الى آليات السوق انما تفرضه متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الاحادية الجانب بهدف قيام اقتصاد متوازن، الامر الذي يستدعي رؤية اقتصادية سلمية واستراتيجية واضحة ذات ابعاد وبرامج ملموسة من خلال التوجه الحقيقي نحو الاصلاح الاقتصادي الذي يفترض أولاً معالجة التناقضات الثنائية بين القطاعين العام والخاص على نحوٍ يقلص مساحة هيمنة القطاع الاول وإفساح المجال للقطاع الثاني بواسطة اعتماد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

المعايير الاقتصادية العلمية، لوضع الحلول اللازمة بتعزيز بيئة الاستثمار – إذ لا يزال الوضع العراقي يمثل بيئة طاردة للاستثمارات على الرغم من توقيع العراق لوثيقة العهد الدولي وكذلك صدور قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006) وما يمثله من ضمان قانوني للمستثمرين، إلا أن ما يجري على الساحة العراقية لم يرتق الى مستوى الطموح – وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل معضلة البطالة المتعاظمة بكافة أوجهها. كما أن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن كافة ادوراها السابقة بشكل مفاجئ. وبالرجوع الى جميع خطط التنمية الوطنية بعد عام 2003 يلاحظ انها اكدت على بناء هذه الشراكة بين القطاعين وبمختلف اشكالها وأساليبها وعقود الامتياز وبالصورة التي تقود الى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية, والتوزيع الامثل للموارد, ورفع درجات القدرة التنافسية في الاسواق المحلية والخارجية مع العمل على زيادة قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف بمرونة مع التغيرات التقنية والاقتصادية العالمية، الا أن تلك الاهداف التي تبنتها هذه الخطط لم تطبق بصورة جادة. يضاف الى ذلك أن التراكم المالي بعد عام (2003) قد ذهب بمجملهِ إلى قطاع المصارف والمضاربة ولم يستثمر في القطاعات الانتاجية الحقيقية من زراعة وصناعة وخدمات وتجارة خارجية، والتي تحتاج الى كم هائل من الخبرة والإمكانات المادية والبشرية، وكذلك تتطلب فترة من الزمن لجني ثمار الاستثمار فيها، وهذا ما لا يحبذه اصحاب رؤوس الاموال بسبب تأخر حصولهم على الارباح في الاوضاع الاعتيادية, فكيف يكون الأمر في ظل عدم الاستقرار الأمني والتجاذبات السياسية التي يعاني منها العراق[19].

إن الدرس المهم الذي خرجت به تجارب التطور الاقتصادي في مختلف بلدان العالم هو تحديد العلاقة بين الدولة والسوق، بمعنى اوضح بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا الدرس يشير الى أن عملية التطور الاقتصادي ستحقق النجاح عندما تكون علاقتهما تبادلية النفع ومكملة للانجاز وليست متضاربة. وعلى وفق ذلك ينبغي أن يكون الدور الحكومي مكملا لدور القطاع الخاص، بواسطة تبني الحكومة سياسة ودية نحو السوق (Market- Friendly Approach) فتدع السوق تعمل بحرية حينما تنجح وتتدخل حينما تفشل، مع وجوب الابتعاد عن تلك السياسات التي ثبت فشلها لمرات عديدة واستبدالها بسياسات ناجحة. وقد دلت التجارب على أن السوق اذ تنجح نجاحاً متميزاً في الانشطة الانتاجية، فإنها تفشل فشلاً ذريعاً في بناء البنى التحتية (المادية والبشرية) وحماية البيئة وتوفير الصحة العامة وفي مجالات اخرى لا تحقق لها أرباحا مباشرة. وهذا ما يدعو الى أن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

تتخذ الحكومة دور الداعم للقطاع الخاص بأن تركز جهودها على توفير مستلزمات نجاحه من البيانات والمعلومات وبناء الخدمات والبنى الارتكازية والعناية بالصحة العامة ونشر التعليم وتشجيع البحوث العلمية وتمويلها، وأن تبتعد الحكومة عن كافة الانشطة الانتاجية التي هي من صميم عمل المنشآت الخاصة والتي تحسنها وتتفوق بها في حالة توفر المناخ الملائم، مثل انتاج السلع الالكترونية والكهربائية والمنتجات الزراعية وغيرها، مقابل اضطلاع الحكومة بالقيام بدورها في الانشطة الاساسية وفي شتى المجالات الحيوية التي ينحسر فيها نشاط القطاع الخاص، أو يكون نشاطه فيها معارضا لما يتطلبه الصالح العام، وصولاً الى الهدف النهائي من اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، وهو خلق حالة مرضية من النمو الاقتصادي المستدام، ينمو معها الناتج المحلي الاجمالي سنويا بنسب حقيقية تتفوق على نسبة نمو السكان السنوية، في سبيل احراز تحسن مستمر في دخول الافراد وفي مستوى معيشتهم[20].

فضلاً عن ذلك الى أن السير المتعجل نحو اقتصاد السوق والتحول بالصدمة لم يؤدِ الى رفع فاعلية تخصيص الموارد، وإنما تسبب في تدهور حاد في الطلب المحلي على عناصر الانتاج، في مقابل اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية، وتدهور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، لان معظم الزيادة الحاصلة في الانتاج القومي مصدرها انتاج وتصدير النفط في ضوء الارتفاع المؤاتي في الاسعار. وهذا يدلل على ما يبدو على تجدد ظهور أعراض المرض الهولندي- بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية- حيث أدى انتعاش الاقتصاد النفطي الى زيادة الواردات الاجنبية، وتراجعت قدرة منتجي السلع الزراعية والصناعية عن امكانية منافسة السلع الاجنبية الرخيصة، الامر الذي قاد إلى منع نمو استثمارات خاصة داخل الاقتصاد، وقلص بالنتيجة من امكانية ايجاد فرص عمل جديدة[21].

يذكر أن هناك علاقة للفقر بالبطالة، اذ تسهم نسب البطالة المرتفعة ومعدلات الاجور المنخفضة في زيادة الفقر وانخفاض مستويات المعيشة. وبالمثل فان الفقر يرتبط- ولكن بعلاقة عكسية- مع التعليم والمستوى الثقافي، فتتدنى احتمالية الفقر بين أفراد المجتمع مع ارتفاع مستوى التعليم، حيث ينعكس تدني مستوى تعليم الافراد/ الاسر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، الامر الذي من شأنه أن يقود الى مزيد من البطالة وإلى انخفاض في معدلات الاجور والرواتب وزيادة في فقر الاسرة. وهذا ما يتطلب تطبيق السياسات الكفيلة بالقضاء على الفقر واعتباره من أولويات العمل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الحالي والمستقبلي في العراق لما ينطوي عليه من أهمية، كونه يعد سببا ونتيجة – في آن واحد- لانتهاج السياسات الاقتصادية الكلية الناجحة للانتقال الى المراحل المتقدمة في عملية التحول الاقتصادي. ويتم ذلك أولاً من خلال وضع البرامج والآليات الاقتصادية المناسبة بغية معالجة البطالة ورفع مستوى التعليم والتدريب واعتماد الاجراءات اللازمة للارتقاء بمستويات الدخل، وكذلك الاهتمام بالطبقات غير القادرة على العمل بواسطة برامج الضمان الاجتماعي[22].

إن الأمر الآخر الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو العلاقة بين البطالة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، اذ يرى البعض أنّ تزايد معدلاتها قد خلق جيشاً من العاطلين، الأمر الذي يصعد من موجات التمرد ضد الحكومة ويتسبب في تفاقم الوضع الامني. وفي مقابل ذلك يرى آخرون الى أنّ الاوضاع الامنية المتردية تقف وراء ازدياد معدلات البطالة بدليل ارتفاعها في المناطق الساخنة وتدنيها في المناطق المستقرة نسبياً، وهناك فريق ثالث يذهب الى أنّ العلاقة بينهما تبادلية «انعدام الامن يقود الى عدم القدرة على اعادة الاعمار الذي يؤدي الى انعدام الوظائف وهذا يؤدي بالنتيجة الى انعدام الامن من جديد»[23]. ويمكن أن يكون الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الراهنة هو أحوج ما يكون إلى دور إقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص, عبر تركيبة فكرية ومنهجية ومؤسساتية اقتصادية تمثل خطوة هامة على مسار التحول الاقتصادي الحاسم على وفق استراتيجية تدريجية صحيحة, نحو اداء اقتصادي واجتماعي أمثل وعالي الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة وعلى وفق ما تقدم فأنه سيتم التطرق إلى بعض السياسات الاقتصادية والبرامج الاصلاحية ذات العلاقة بوصفها من اهم أسس ومتطلبات الاصلاح في الاقتصاد العراقي

1- إصلاح السياسة النقدية

ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قد بُنيت بعد عام (2003) في ظل الاستقلالية النسبية التي تحققت لها, على اعتماد آليات اقتصاد السوق والأدوات غير المباشرة للتدخل في سوق النقد والتصدي لمعدلات السيولة النقدية العالية التي تولدها عوائد النفط وتراكماتها – بوصفها ثروة رأسمالية بيد الدولة وأن ذلك يتم عبر حركة رأس المال المالي للدولة الذي يولّد فائض طلب لا يقابله انتاج حقيقي – باستثناء مكافأة واحدة تتمثل بتنامي احتياطيات البنك من النقد الاجنبي- تولده استثمارات مادية صناعية كانت أم زراعية أو انتاجية أخرى، ذات أثر فعال في إحداث قوة للنمو

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الاقتصادي، تمتص جزء كبير من المشاكل والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي, من مثل خفض المستويات المرتفعة للبطالة, وتنويع مصادر التمويل, وكبح جماح الضغوط التضخمية وغير ذلك. وبسبب ضياع فرص الاستثمار الوطني وعدم تاسيس تراكم مادي حقيقي، وانغماس المجتمع ومؤسسات الدولة نحو متعة الاستهلاك والكسل والتراخي, الأمر الذي خلق مجتمعاً للرفاهية الاستهلاكية بمعدلات وتصورات فاقت التطلعات إلى خلق مجتمع الرفاهية الانتاجية، طالما أن وقود هذه العملية هو الريع النفطي سهل التحصيل والتراكم, ولاسيما بعد التغير الذي طرأ على انماط المعيشة وطراز الحياة العراقية وعولمة الاستهلاك خلال السنوات الاخيرة، والتي جاءت كردة فعل قاسية ضد مخلفات الحرمان والتجويع ابان سني العقوبات الاقتصادية وآلامها[24].

كما ان السلطة النقدية تبحث عن آليات بلوغ اهدافها – مثل مزاد العملة الاجنبية – من اجل فرض الاستقرار على مستوى المعيشة، من خلال استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار, إلا أن كميات كبيرة من هذه العملات الاجنبية تأخذ طريقها إلى الخارج سواءاً في تمويل التجارة الاستهلاكية، أم لتوظيف تلك التراكمات المالية من الارباح التجارية في مستودعات آمنة خارج الحدود، من دون الاستفادة منها في استثمارات محلية منتجة، فضلاً عن السلبيات التي يضيفها الفرق الكبير بين سعر البيع لمصارف الثراء السياسي غير المنتج وسعر السوق, مما يعني أن القيمة المضافة والنمو الاقتصادي المترتب عليها سيتم توليده في اقتصادات أخرى. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسات السلطة النقدية لتجاوز السلبيات خاصة تلك التي تتعلق بمزاد العملة للمحافظة على الاحتياطي من جهة ولتوظيف العوائد المالية واستثمارها بالشكل الأمثل من جهة أخرى .

2- إصلاح السياسة المالية

تتشكل السياسة المالية عبر مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأعلى كفاء ممكنة بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد, من خلال السعي لتحقيق التوازن المالي عبر استعمال الموارد المالية المتاحة وتوظيفها بأفضل الصيغ الممكنة ،وبما يحقق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية, إلى جانب ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى حجم الانتاج الامثل لإيجاد التوازن بين نشاطي القطاعين العام والخاص وضمان التوازن الاجتماعي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

وتعد الموازنة العامة – بوصفها إحدى ادوات السياسة المالية اضافة للإيرادات العامة والنفقات العامة – الاداة الرئيسة للسياسة المالية للدولة والتي تستعملها لغرض تنفيذ الاولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المدى القريب والمتوسط والبعيد, إذ أنها تعكس مضمون هذه السياسة المعتمدة وتوضح خياراتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها بحدود ما يتوفر لها من موارد مالية, وفي العراق لا تزال تعتمد بشكلٍ كبير على عوائد النفط, والذي يشكل مركز الثقل في حركة الموازنة في اقتصاد ريعي يعرف على أنه شديد الاحادية, وهو مما يجعل من إستقرار أو انتعاش أسواق النفط معكوساً بالأثر الايجابي على الموازنة العامة, في حين تكون قوة الصدمة الخارجية كبيرة جداً عليها في حالة تراجع اسعار النفط والتي يتم اعتمادها بوصفها مثبتاً ديناميكياً لإيرادات الموازنة[25].

وحيث أن الهدف الاساسي للسياسة المالية هو تخفيض عجز الموازنة العامة إلى ادنى مستوى ممكن, مع ضرورة تمويله من خلال ادوات غير تضخمية، فأن الاقتصاد العراقي يعاني من قصور في الايرادات والتي تغطى بمعظمها من واردات النفط كما هو الحال في الوقت القريب بسبب تراجع أسعار النفط بشكل كبير قياساً بمستوياته السابقة، مقابل إضمحلال الموارد المالية الأخرى يقابلها زيادة متنامية في النفقات العامة_وبخاصة التشغيلية منها في مقابل تراجع ملحوظ في النفقات الاستثمارية_ ويظهر هذا التفاوت في إجراءات عجز متواصل في الموازنة العامة.

ولا شك أن إعداد الموازنة في الوقت الراهن يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار جملة من التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بالاقتصاد العراقي، إذ ينبغي تخصيص موازنة برامج تعمل على إصلاح الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والنهوض به, هذا من جانب ومن جانب آخر، فإنه لابد من رسم سياسة الموازنة بالصورة التي توفي بالتزامات العراق وتعهداته الدولية، من أجل كسب ثقة المنظمات الدولية والبلدان التي عملت على إطفاء نسبة كبيرة من ديونه، فضلاً عن وجوب مراعاة واضعي فقرات الموازنة للجوانب الاجتماعية الملحة وعدم إهمالها من جانب ثالث.

وكما يلاحظ من أن السياسة المالية الحالية تفتقر الى القدرة في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كفوء، فعلى الرغم من ضخامة الموازنات العامة بعد عام 2003 والتي أطلق على الكثير منها بأنها انفجارية، كون الواحدة منها تعادل مجموع موازنات عدد من دول المنطقة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

التي رسمت موازناتها باتجاه تحقيق أهداف تنموية حقيقية أرتقت بمجتمعاتها، فأنه يلاحظ في العراق التعثر الواضح في رسم سياسة الموازنة بالشكل الذي يؤمن تحقيق الاهداف التنموية والارتقاء بمعدلات النمو في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويعود السبب في جزء من ذلك الى أن الطاقة الاستيعابية لنفقات الموازنة التشغيلية التي بلغ معدلها خلال السنوات الماضية بما يفوق ال 80% من مجموع النفقات العامة ، بأنها تمتلك المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي، في حين تنحرف الطاقة الاستيعابية للمشروعات الاستثمارية، فضلا عن أن الفائض في مستوى الانتفاع منها في موازنة سابقة غالبا ما يتحول الى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي للنفقات التشغيلية[26]. وطالما أن الريع النفطي وموارده المتعاظمة يشكل مصدراً تمويلياً رئيساً للموازنة العامة، وأن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال هذا القطاع فقط من دون أي مساهمة تذكر من القطاعات الانتاجية الاخرى ، وسيبقى كذلك في الامد المنظور, فأنه لابد من أن توظف هذه الموارد بالشكل الصحيح, ويمكن أن يكون ذلك باتجاهين متكاملين من الناحية الاستثمارية[27]:

الاول: يتمثل بالموازنة الاستثمارية وتوجهاتها نحو انتاج السلع العامة (البنى الارتكازية المادية) فضلاً عن تهيئة مناخ الاستثمار والتنمية في القطاع الخاص, بما في ذلك توفير الشراكة الستراتيجية بين اقتصاد السوق والدولة, وتقليص دور الدولة في النشاط الذي يمكن للمشروعات الخاصة أن تقوم به بكفاءة افضل.

الثاني: تفعيل انشاء صندوق ثروة سيادية مؤازر للموازنة الاتحادية لمواجهة حالات الاخفاق في الايرادات السنوية (كما تفرضه الأزمة التي مر بها العراق بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية)، ومواجهة الانحرافات بين الايرادات والنفقات العامة، بوصفه مصدَّة مالية Fiscal Buffer بمتوسط رصيد يبلغ (15%) من الموازنة, واستثماره مالياً كحقيبة استثمارية سيادية.

هذا فضلاً عن ضرورة مساهمة السياسات الاقتصادية الاخرى وبأدوارها المختلفة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي الشامل والاهداف التنموية والوصول الى النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي المستدام الذي يتناسب مع حجم الامكانيات والموارد التي يمتلكها العراق.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

ومن خلال استقراء المراحل التنموية التي مرّ بها العراق يلاحظ انها لم تكن بالمستوى الذي يمكن معه تحقيق الانجاز للجيل الحالي فضلاً عن هدر ثروات ومقدرات الاجيال القادمة ، الامر الذي يستدعي اعادة النظر في تلك السياسات التي انتهجتها السلطات وتصحيح المسار بما يتوافق مع الامكانات المتاحة والمتطلبات المتعددة ، وان تطبيق سياسات التنمية المستدامة على ارض الواقع وبشكل فعلي، وعلى وفق رؤية علمية بعيدة الامد، وفي ضوء مؤشراتها كافة والادوار التي يمكن تؤديها بكل الاتجاهات ، من أجل الارتقاء بالانسان أولاً ومن ثم العمل على تغطية كافة التفاصيل والجوانب الاخرى . ومن خلال الاستعانة بمؤشرات التنمية المستدامة المذكورة آنفاً فأنه يمكن أن توظيفها باتجاه النهوض بالواقع التنموي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي في العراق واستدامته وصولاً الى تحقيق الاهداف المستقبلية.

فعلى المستوى الاقتصادي ينبغي العمل على تقليل الهدر بالموارد الاقتصادية والاستفادة منها بالشكل الامثل الذي يؤسس لخطط تنموية جادة والتأكيد على أنها حقوق مشتركة بين الجيل الحالي والاجيال القادمة، وتحقيق التنوع الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية والمشاكل التي ترافق ريعية الاقتصاد العراقي ، والحد من الضغوط الانكماشية ، والحد من النمط الاستهلاكي لصالح النمط الانتاجي من خلال توجيه الانفاق العام بجزئه الاكبر نحو الاستثمار لا العكس، فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص وتهيئة البيئة المؤاتية له للاضطلاع بدوره في قيادة دفة الاقتصاد في ظل سياسات التحول التي يفترض أن العراق قد انتهجها بعد عام 2003 .

أما على مستوى المؤشرات الاجتماعية فيتطلب الأمر التركيز على السياسات والبرامج التي تحد من عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر ، ومكافحة البطالة ، وتكريس مبدأ التكافوء في الفرص وعدالة التوزيع في الدخل والخدمات المقدمة لافراد المجتمع كافة، وتعزيز روح المواطنة ، والعمل على زرع وتقوية عوامل الثقة بالدولة ومؤسساتها من خلال صدقيتها وفاعليتها في اداء واجباتها تجاه الجميع ومن دون استثناء، وتأكيد مبدأ الشفافية والوضوح والمساواة أمام القانون، والعمل على تحسين الواقع التعليمي والارتقاء بمستواه وتذليل الصعوبات التي تعرقل المسيرة التعليمية، وتعزيز دور الاسرة في بناء الفرد ليكون عنصراً ايجابياً في المجتمع ، وترسيخ القيم المجتمعية، ونشر وعي المساواة بين أفراد المجتمع بعيداً عن التمايز الطبقي أو الطائفي أو القومي أو العقائدي، مما

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

يؤسس لبناء مجتمع مدني مبني على احترام الرأي والرأي الآخر من خلال الحرية الفكرية والدينية ، وادامة الافكار المجتمعية الرصينة .

في حين تؤشر المؤشرات البيئية للارتقاء بالواقع البيئي والصحي في البلد ومحاربة التلوث بمختلف أنواعه ومسبباته، سواءاً التلوث الصناعي بسبب الغازات المنبعثة من الصناعة النفطية ، أو تلك التي تسببت بها الحروب ، والاخرى المتأية من حالة التخلف وانتشار النفايات وعدم الشعور بالمسؤولية. اذ ينبغي أن تكون هناك برامج توعية تعمل على نشر ثقافة النظافة والاهتمام بالبيئة والتعاون بين أفراد المجتمع لتحقيقها دون الاعتماد على المؤسسات الخدمية الحكومية فحسب ، وكذلك وضع الحلول لمشاكل شحة المياه وزيادة نسب الملوحة فيها ، ومكافحة ظاهرة التصحر، وزيادة المساحات الخضراء والحد من تحويل المناطق الزراعية الى مناطق سكنية من خلال توزيع قطع الاراضي او بناء المشروعات السكنية خارج المدن وبعيداً عن الارياف للحد من هذا الزحف من جهة ومحاربة التلوث البيئي من جهة أخرى.

أما على مستوى المؤشرات المؤسسية فيتطلب الأمر اصلاح الأجهزة والمؤسسات الحكومية ومراجعة الأطر القانونية والتشريعات بما يتوافق مع الأهداف التنموية المستدامة ، وتفعيل الدور الرقابي والقضائي في محاسبة المقصرين والمتجاوزين على المال العام والذين يتسببون بأضرار بيئية تعرقل من سير العملية التنموية وتزيد من تكاليفها، وتحقيق الموائمة بين اهداف القطاع الخاص والقطاع العام واعتماد مبدأ الشراكة والتنافسية في سبيل تحقيق مستويات انتاجية تتلائم كماً ونوعاً مع الأهداف التنموية، وتعمل على الحد من استيراد السلع الاستهلاكية وبخاصة الزراعية منها والتي قد تؤثر سلبا على الواقع البيئي وكذلك تشكل آثاراً سلبية على المستوى الاقتصادي، كذلك العمل على تفعيل قانون حماية المستهلك وما له من دور في الحد من الكثير من المشاكل البيئية والاقتصادية .

وحيث أن السياسة الاقتصادية التي يمكن ان تحقق نجاحاً في العراق وتقضي على الفشل الذي اقترنت بهِ السياسات السابقة, هي تلك السياسة التي من شأنها أن ترفع من كفاءة استخدام ايرادات النفط لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل وتنمية الاقتصاد على اساس ليبرالية السوق, وتمهد الطريق لتحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي احادي الجانب إلى اقتصاد انتاجي صناعي زراعي, عبر سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتنويع الهيكل الانتاجي ورفع مساهمة قطاعات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

معينة، مثل قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن قطاعي السياحة والتجارة الخارجية ومالهما من دور في رفد عملية التنمية في العراق. كما أن توسيع دور القطاع الخاص وتحسين قدراته التنافسية وتُوليه قيادة النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد ينبغي أن يقترن بتفعيل دور الاستثمار الاجنبي المباشر، وما لذلك من دور حاسم في تحقيق نمو اقتصادي قوي، مع ضرورة توفر المناخ الاقتصادي والقانوني الملائم لهذا التوجه, فأن ذلك سيؤدي الى تخفيف عبء اقامة الدولة للعديد من المشروعات ويوفر فرص عمل جديدة، اضافة الى الاستفادة من خبرات الجهات المستثمرة وما تمتلكه من تقنيات متطورة. مع حث المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، على ان يشتمل ذلك على الاقراض طويل الاجل، وعدم الاقتصار على الاقراض قصير او متوسط الاجل، لغرض تشجيع الاستثمار في المشروعات الانتاجية التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية مع مراعاة منح الاولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي احلال الواردات، وتنمية الصادرات غير النفطية في آنٍ واحد. إذ يجب إعطاء القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة دوراً أكبر في توليد النمو الاقتصادي، من أجل فك ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد عليه كمصدر شبه وحيد للدخل، وإعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولاً الى هيكل اقتصادي يتلائم مع متطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية. إذ أن السوق النفطية بتقلباتها نتيجة التذبذب في الاسعار بين حين وآخر ليست مؤهلة في مواجهة الصدمات الخارجية, وأن الاعتماد على هذا المصدر الوحيد سيعرض الاقتصاد الى الهزات التي يتعرض لها قطاع النفط, وكما هو عليه الحال في السنوات الأخيرة من جراء تراجع أسعار النفط. بمعنى تبعية الاقتصاد الوطني لتذبذب السوق العالمي لاعتماد صادراته على سلعة واحدة وليس سلة متنوعة من الصادرات، مما جعل العراق امام تحدٍ صعب- الامر الذي يؤكد أهمية توليد تمويل مستدام بغية دفع مسيرة التنمية, وتنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وتوفير محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد بواسطة الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده كمدخل للتنويع الاقتصادي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الخاتمة

في ظل الواقع الذي يمر به العراق منذ عقود فأنه يلاحظ ان هناك تراجعا واضحا في اغلب المؤشرات التنموية التي يعوَل عليها كثيرا في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ككل ، وهذه الاخيرة لا بد ان تكون مسبوقة بالوصول الى مستوى من الاستقرار الاقتصادي. وحيث ان الاقتصاد العراقي يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية التي ترتبط تارة وتنفصل تارة اخرى مع قضايا اخرى متعددة، سياسية واجتماعية وأمنية وبيئية، كما أن ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة، وعدم توظيف هذه العوائد الكبيرة واستثمارها بشكل صحيح، فضلاً عن تدني مستوى السياسات والبرامج الاقتصادية والتي لم تستند الى رؤية اصلاحية شاملة قد أفقدته الميزة التنافسية التي كان بالإمكان أن يتمتع بها في حال استثماره لهذه العوائد للنهوض بقطاعات الاقتصاد الأخرى وتنويع مصادر الدخل. وقد عزز من ذلك التراجع الكبير في اغلب مؤشرات التنمية المستدامة، الأمر الذي أسهم وبشكل كبير في زيادة حجم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتعميق الاختلالات الهيكلية، بما يجعل من الصعوبة بمكان تجاوزها في الأمدين القصير والمتوسط ما لم يتم اعتماد سياسات اصلاحية حقيقية وواسعة.

وعلى وفق ذلك نستخلص مما تقدم ضرورة اعتماد برامج تخطيطية متناسقة تستند الى رؤية علمية للوقوف على هذه المشاكل والعمل على معالجتها من جذورها للانطلاق نحو المستقبل دون أي تخبط او هدر أخر في الموارد. ويمكن القول بان كل من سياسات وبرامج الاصلاح من جهة والتنمية المستدامة بابعادها ومؤشراتها المتعددة من جهة أخرى، تعد من ابرز التحديات التي يواجهها العراق من خلال امكانية تطبيقها بالشكل الامثل الذي يسهم وبصورة جدية في تحقيق التقدم والرقي والنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسجم مع متطلبات المرحلة والامكانات المتاحة، بعيدا عن أية قيود غير مقبولة قد تعمل فيما بعد على عرقلة مسيرة التنمية بشكل عام.

لذا يوصي الباحثين بأنه إذا ما أريد تحقيق النمو الحقيقي لمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي فانه لابد من الدخول الجاد في عملية الاصلاح الاقتصادي الشامل والمقترن بالارتقاء بمؤشرات التنمية المستدامة، من أجل تجاوز الإخفاقات المتكررة في السياسات الاقتصادية السابقة، وتقليل الهدر في الموارد المتاحة والعمل على استخدامها بالشكل الأمثل، فضلاً عن إمكانية محاكاة تجارب البلدان

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الأخرى ذات الظروف والإمكانات المشابهة والتي حققت نجاحات متميزة في هذا المجال وصولاً الى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبما يضمن استدامة التنمية.

المصادر والهوامش

1.Manuel Guition ، financial policies capital markets in Arab countries، edited by Said El- Naggar، paper presented at a seminar held in Abu-Dhabi United Arab ،Emirates، January 25،26/1994،IMF،Washington ،1994 ، p.6

2. الأمانة العامة لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الكلي ، مجلة أوراق اقتصادية ، بيروت 1997 ، ص35 .

3. جميل أحمد حميد ، الاختلالات الهيكلية و سياسات الإصلاح الاقتصادية في اليمن للمدة1980-1998 اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2000 ، ص173 .

4.David Vins "Stabilization policy" in the new Palgrave, A dictionary of Economics, Volume edited by john Eatwell, Murray , Milgate, peter Newman, the Macmillan press ltd, London 1987, p 464.

5.Val Streeten, A survey of the lssues and options, in structural adjustment and agriculture, theory and practice in Africa and Latin; America, Simon Commander (ed) Overseas development institute, 1989, p.10.

6.عبد الله باسودان، اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص، المفاهيم الأساسية لنقل الملكية، مجلة المستقبل العربي، السنة 13، العدد 141، شباط 1991، ص104.

7- محمد عبد الشفيع عيسى، الأبعاد الاجتماعية للتكييف الهيكلي والخوصصه في مصر، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (الجزائر) ومركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصه في البلدان العربية 1999 بيروت، ص 276.

8- ناصر عبيد الناصر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت و التكييف الهيكلي (حالة مصر العربية) ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 ، ص ص49-50.

9- هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين ، دمشق ، 2005 ، ص ص162-163.

10- صندوق النقد الدولي، الخصخصة الهيكلية في البلاد العربية، أبو ظبي، 1988، ص8.

11- ناصر عبيد الناصر" سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي" مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآدب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ، 2005 ،ص220-221.

12- ينظر الى: _يحيى صالح محسن ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، (النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 25 ، السنة العاشرة ، 2001 ، ص71 . _الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 1994 ، ص143.

13- برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP، العمل من اجل البيئة : دور الامم المتحدة ، مجلة صوت البيئة، العدد الاول، 1991، ص3-4.

14- البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، نيويورك، 2001، ص12،13.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

15- نورة عمارة ، النمو السكاني والتنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 ، ص 31.
16- احمد زيطوط ، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2013 ، ص16،14.
17- محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل _دراسة حالة الجزائر_ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2009 ، ص117.
18- البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الاستدامة والانصاف ومستقبل أفضل للجميع ، نيويورك ، 2011 ، ص17.
19- سحر قاسم محمد, «الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد والمخطط الى اقتصاد السوق», المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي, بغداد, 2011,ص 20-21.
20- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي.. الماضي وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، الطبعة الثالثة، بغداد، 2009, ص 474-475.
21- عبد الوهاب محمد جواد الموسوي وحيدر نعمة بخيت ، الاقتصاد العراقي والتحول غير الناضج من النظام الشمولي الى نظام السوق، وقائع المؤتمر العلمي (الااقتصاد العراقي : ملامح الانهيار وفرص الاختيار) ، جامعة البصرة وكلية شط العرب الجامعة، 20-2016/4/21، ص358.
22- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص107-108.
23- حسن لطيف الزبيدي وحيدر نعمة بخيت وعبد الوهاب محمد جواد الموسوي، البطالة في العراق.. المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، بيت الحكمة، بغداد، 2009. ، ص115-120.
24- مظهر محمد صالح , تراكم رأس المال المالي (السالب) وايدولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراق, مايس 2012, ص2-4.
25- عبد علي كاظم المعموري وخضير عباس أحمد النداوي, السياسة الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي, مجلة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, العدد (4), بغداد 2011, ص15-16.
26- للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: مظهر محمد صالح, الدولة الريعية الديمقراطية واتجاهات دالة الرفاهية الاجتماعية في العراق, بحث منشور في الموقع الالكتروني /http//iraqeconomists.net/ar .
27. Bekheet, H. A. A. (2020). Implications of the Dual Crisis of Terrorism and Corruption on The Economic Development in Iraq: A Comparative Analysis. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, *24*(1), 6109-6125.
28.مظهر محمد صالح, إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق.. إستقطاب مالي أم إغتراب اقتصادي؟، بحث منشور في الموقع الالكتروني .http:// www.iraqeconomists.